

bilimname XXXIX, 2019/3, 391-412
Geliş Tarihi: 23.05.2019, Kabul Tarihi: 18.12.2019, Yayın Tarihi: 23.12.2019
doi: http://dx.doi.org/10.28949/bilimname.569561

دراسة حول النقاشات المعاصرة المتعلقة بفرضية استفادة الشاطبي من علم ابن تيمية

Sondos ABUNASSER[a]

الملخّص

أثار بعض من الباحثين المعاصرين سؤالا حول حقيقة تأثر الإمام الشاطبي بعلم الإمام ابن تيمية، حيث أن الناظر إلى كتب كليهما يلاحظ تشابها في الطرح والموضوع في بعض المواضع، إلا أن الإمام الشاطبي لا يذكر اسم الإمام ابن تيمية مطلقا في كتبه التي بين أيدينا، مما أثار سؤالين رئيسيين، جاء هذا البحث ليجيب عنهما الأول: هل استفاد الإمام الشاطبي من علم الإمام ابن تيمية واطلع عليه ونقل منه؟ الثاني: لو ثبتت استفادته منه ونقله عنه ما هي الأسباب التي دفعت الإمام الشاطبي لعدم ذكر اسم الإمام ابن تيمية في كتبه؟ ولأجل ذلك ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: التعريف بكلا الإمامين؛ مولدهما، وأسفارهما، ونبذة حول شخصيتهما الفكرية. والمبحث الثاني: عرض لمن تساءل عن تأثر الإمام الشاطبي بالإمام ابن تيمية من العلماء والباحثين المعاصرين، من الرافضين لفكرة التأثر أو المثبتين لها مع الأدلة. أما المبحث الثالث: البحث في الأسباب التي دفعت الإمام الشاطبي إلى عدم ذكر الإمام ابن تيمية في كتبه. حيث قد ثبت كما سيظهر خلال البحث استفادة الإمام الشاطبي في مواضع من كتابيه "الاعتصام، والموافقات" من كتاب الإمام ابن تيمية "إقامة الدليل على بطلان التحليل من الفتاوى الكبرى". أما سبب عدم ذكر الإمام الشاطبي اسم الإمام ابن تيمية عندما نقل عنه حرفيا فربما يرجع إلى أسباب متعلقة بشخصية الإمام ابن تيمية والعداوة الموجودة له في نفوس معارضيه، أو من الممكن أن يكون لأسباب متعلقة بأسلوب الإمام الشاطبي البحثي الذي كان يُغْفِل ذكر بعض من نقل منهم بشكل عام فلم يكن الأمر خاصا بالنقل عن الإمام ابن تيمية، أو أن ذلك قد وقع لأسباب مادية حيث أن ما توفر بين يديه من نسخ فيها كلام الإمام ابن تيمية ربما لم تنسب كلامه إليه واكتفت بنسبته لأحد علماء الحنابلة.

الكلمات المفاتيح: أصول الفقه، الإمام الشاطبي، الإمام ابن تيمية، مقاصد الشريعة .



[a] طالبة دكتوراه، جامعة صكاريا، sondosabunasser@gmail.com

ŞÂTIBÎ'NİN İBN TEYMİYE'NİN GÖRÜŞLERİNDEN YARARLANDIĞI VARSAYIMINA İLİŞKİN ÇAĞDAŞ DÖNEMDE YAPILAN TARTIŞMALARA DAİR BİR ARAŞTIRMA

Bu araştırma bazı çağdaş yazarların İmam Şâtıbî'nin İbn Teymiyye'nin görüşlerinden istifade ettiğine dair iddialarını incelemektedir. İmam Şâtıbî'nin ve İbn Teymiyye'nin eserlerine muttali olan kişiler, bu eserlerin içeriklerinde ve başvurdukları delillerde büyük bir benzerlik olduğunu ancak Şâtıbî'nin kitaplarında İbn Teymiyye'nin adını zikretmediğini ya da ona atıfta bulunmadığını fark edeceklerdir. Bütün bunlar bizi şu soruları sormaya sevk etmektedir: İmam Şâtıbî İbn Teymiyye'den etkilenmiş midir? Onun görüşlerinden istifade etmiş ve ondan nakilde bulunmuş mudur? Eğer ondan istifade etti ve eserlerinde ondan alıntılar yaptı ise Şâtıbî'nin kitaplarında İbn Teymiyye'nin adını zikretmemesinin sebepleri nelerdir? Makalemizde bu sorulara cevap bulmaya çalışacağız.

Makalemizin birinci kısmında iki imamın hayatları hakkında kısa bilgi verilmiştir. Bu iki ilim adamının karşılaşmış olma ihtimali sorgulanmış ve her ikisinin doğum ve vefat tarihleri göz önünde bulundurularak bizzat buluşmalarının mümkün olmadığı ortaya konulmuştur. Ayrıca ikisinin yaşadığı yerler birbirinden oldukça uzaktır ve hiçbiri diğerinin ülkesine yolculuk yapmamıştır. Ancak onların arasındaki bağ Şâtıbî'nin hocası İbnü'l-Mukrî tarafından kurulmuş olabilir. İbnü'l-Mukrî, İbn Teymiyye'nin öğrencisi İbn Kayyim el-Cevziyye ile buluşmuştur. Onun vasıtasıyla İbn Teymiyye'nin kitaplarının Şâtıbî'ye ulaşmış olması mümkündür. İbn Teymiyye ve Şâtıbî'nin her ikisi de Makâsıdü'ş-Şerîa'ya ilgi göstermişlerdir. İbn Teymiyye'nin, içtihatta bulunurken Makâsıdü'ş-Şerîa'yı etkin bir şekilde kullanan fıkıh usulcülerinden sayıldığı bilinmektedir. Mesela; İbn Teymiyye hülle nikâhının batıl olduğuna ilişkin deliller öne sürmüş ve bu mesele altında bahsettiği seddi zerâî ve hiyel prensipleri hakkında oldukça geniş ve ayrıntılı bilgi vermiştir…

[Geniş Türkçe Öz, çalışmanın sonunda yer almaktadır.]



A STUDY ON THE MODERN DEBATES REGARDING THE THEORY OF WHETHER SHATIBI WAS INFLUENCED BY IBN TAYMIYYAH

this research will investigate the claims of some modern researchers about the influence of Ibn Taymiyyah on Shatibi. Some modern researchers have raised a question that Shatibi was influenced by Ibn Taymiyyah, for it is noticeable when their books are compared that there is a similarity in both the topics covered and the way in which they were dealt with. However, Shatibi does not mention the name of Ibn Taymiyyah in his available books, which raises two questions that this research will answer, firstly: has Shatibi benefited from the works of Ibn

Taymiyyah, and quoted from them? Secondly, if those benefits and quotations were proven, what are the reasons that pushed Shatibi not to mention the name of Ibn Taymiyyah?

This research is divided into three parts: the first part: introduction to both scholars, their birth, travels, and an outline of their intellectual character. The second part: a presentation and evaluation of modern researchers approaches who have questioned the influence of Ibn Taymiyyah over Shatibi. The third part: the search for reasons that pushed Shatibi not to mention the name of Ibn Taymiyyah in his writings.

[The Extended Abstract is the end of article.]



مُقَدِّمَةٌ

أ. التعريف بكل من الإمامين مولدهما رحلاتهما ونبذة عن شخصيتهما الفكرية.

كي نتمكن من تصور علاقة –إن وجدت– تربط الإمام الشاطبي بالإمام ابن تيمية، لا بد من إلقاء نظرة عامة على حياة كل من الإمامين مثل؛ مكان ولادتهما، وزمنها، ورحلاتهما إن وجدت، ثم طبيعة إنتاجهما العلمي.

1. ولد الإمام ابن تيمية عام 661هـ في حران وهي مدينة تقع بين الشام والعراق، وتوفي عام 728 هـ في دمشق؛ فكان

مولده في المشرق. وعاش جل حياته في الشام،[1] وسافر إلى مصر، ومر بفلسطين والأردن.[2] بينما ولد الإمام الشاطبي حوالي عام 720هـ في غرناطة وفيها قضى حياته ولم ينقل عنه خروجه منها،[3] وتوفي في غرناطة سنة 790 هـ.[4] فسنوات ولادتهما تنفي التقاءهما شخصيا؛ حيث أن الإمام ابن تيمية توفي وعمر الإمام الشاطبي ثمان سنوات، مع

[1] أنظر: الحافظ بن أبي حفص عمر بن علي البزار، الأعلام العلية في مناقب الإمام ابن تيمية، تح: صلاح الدين المنجد، (ط1، بيروت: دار الكتب الجديد،1976)، 11، 15، 21؛ ابو عبد الله محمد بن سعيد بن رسلان، حول حياة الإمام ابن تيمية رحمه الله (ط2، مكتبة المنار، 2000)، 7؛

[2] أنظر: البزار، الأعلام العلية في مناقب الإمام ابن تيمية، 14،12-15.

[3] أنظر: عدنان علي عبد الرحمن اسبيته، تعليل الأحكام الشرعية عند الإمام أبي إسحاق الإمام الشاطبي، (رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2005) 3؛ الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، 108- 109. الإمام الشاطبي، أبي اسحاق ابراهيم بن موسى الأندلسي، الافادات والإنشادات، تح: الدكتور محمد أبو الأجفان، (ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983)، 17؛ شايع بن عبده بن شايع الأسمري، مع الإمام أبي إسحاق الإمام الشاطبي في مباحث من علوم القرآن الكريم وتفسيره (المدينة المنورة: الجامعة الاسلامية، 2002)، 21.

[4] اسبيته، تعليل الأحكام الشرعية عند الإمام أبي إسحاق الإمام الشاطبي،4؛ الأسمري، مع الإمام أبي إسحاق الإمام الشاطبي في مباحث من علوم القرآن الكريم وتفسيره، 38.

تباعد المسافات؛ حيث أن أحدهما ولد وعاش في المشرق، والآخر في المغرب، ولم يسافر أي منهما إلى بلد الآخر. إلا أن أحد شيوخ الإمام الشاطبي وهو أحمد بن محمد بن أحمد المقري التلمساني[5] الذي وفد إلى غرناطة بعد أن قام برحلة وصل بها إلى المشرق التقى فيها ابن القيم الجوزية تلميذ الإمام ابن تيمية،[6] وتفقه الإمام الشاطبي عنده حيث كان يحضر دروسه وذلك في عام 757هـ.[7] فربما يكون المقري هو حلقة الوصل بالإمام ابن تيمية. ولعل انتقال كتب الإمام ابن تيمية قد تم على يد المقري حين لقائه بابن القيم.[8]

2. اشترك كل من الإمامين بمحاربتهما للبدع والانحرافات التي كثرت في ذلك العصر؛ مما ألب عليهما الأعداء والحساد.[9] إلا أن محنة الإمام ابن تيمية كانت أعظم من محنة الإمام الشاطبي؛ التي اقتصرت على القاء التهم والافتراءات، بينما سجن الإمام ابن تيمية، ومنع من الافتاء أكثر من مرة، وكان له الكثير من الأعداء والمعارضين، من السلاطين و العلماء والقضاة والمتصوفة، حتى تعرض للسجن في دمشق والقاهرة .[10] ووصل الأمر إلى أن تم قراءة مكتوب من السلطان في الجامع الأموي مضمونه الحط من الإمام ابن تيمية بل مخالفته في العقيدة، وأن ينادى بذلك في بلاد الشام، حتى أن أهل مذهبه ألزموا بمخالفته. ومثل ذلك وقع له في مصر أيضا،[11]وفي آخر سنة من عمره حبس وجرد من كتبه وأوراقه وأقلامه. [12]

3. اشترك كل منهما بالاهتمام بعلم المقاصد والكتابة فيه، نشرح هذه النقطة في نقاط:

أ) للإمام ابن تيمية دور في علم المقاصد حيث يعتبر ممن سماهم أحمد الريسوني في كتابه "مقاصد الشريعة" "الفقهاء الأصوليين الذين كان لهم دور في هذا العلم حيث أنهم استخدموه بكثرة في التطبيقات الفقهية، ومنهم أيضا العز

[5] أحمد بن محمد بن أحمد المقري التلمساني المولد المالكي المذهب المكنى بأبي العباس والملقب بشهاب الدين المولود سنة 986 هـ. بتلمسان، نشأ بها وطلب العلم فيها وارتحل الى فاس والى مصر وبيت المقدس ومكة ودمشق وكانت وفاته سنة 1041 هـ. وكان عالما في التفسير والحديث، وأديبا ومؤرخا". أنظر: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، (ط1، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،2007 م)، 316-318.

[6] المقري، قواعد الفقه، 28-29.

[7] الإمام الشاطبي، الافادات والانشادات، 22.

[8] أنظر: يوسف أحمد محمد البدوي، مقاصد الشريعة عند الإمام ابن تيمية، (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع)، 516. وقد أشار إلى هذا الاحتمال حماد العبيدي. أنظر: حماد العبيدي، الإمام الشاطبي ومقاصد الشريعة، (ط1، بيروت: دار قتيبة، 1992)، 293

[9] الإمام الشاطبي، الافادات والانشادات، 17، 34 – 35. وأنظر اسبيته، تعليل الأحكام الشرعية عند الإمام أبي إسحاق الإمام الشاطبي، 10؛ الأسمري، مع الإمام أبي إسحاق الإمام الشاطبي في مباحث من علوم القرآن الكريم وتفسيره، 26-27.

[10] أنظر: البزار، الأعلام العلية في مناقب الإمام ابن تيمية، 85- 87.

[11] أنظر: البزار، الأعلام العلية في مناقب الإمام ابن تيمية، 14.

[12] أنظر: البزار، الأعلام العلية في مناقب الإمام ابن تيمية،15.

بن عبد السلام.[13] فالمطلع على فقه الإمام ابن تيمية وآثاره يرى دور المقاصد بشكل بارز ومتكرر فلا يكاد يخلو كلامه عن الشريعة وأحكامها من بيان مقاصدها وحكمها وأن الشريعة إنما جاءت بهدف جلب المصالح ودرء المفاسد، ويفصل الأمثلة من الأحكام الشرعية على ذلك،[14] ومن الملاحظ أن آراء الإمام ابن تيمية الأصولية والمقاصدية باستثناء رسالة: "طرق الأحكام الشرعية" التي ذكر فيها أصول الاستنباط، مبثوثة في كتبه المختلفة، وكثيرا ما يقرر القواعد الأصولية أثناء شرحه واستدلاله لجزئية فقهية كما حصل في قاعدتي: "سد الذرائع، والحيل" حيث شرحهما في كلامه عن حكم نكاح المحلل.[15] استفاد الإمام ابن تيمية ممن قبله من الأصوليين فهو كثيرا ما يذكر أقوال الباقلاني، والجويني، والغزالي، والرازي، وغيرهم.[16]

ب) يشير أبو زهرة إلى تميز الإمام ابن تيمية من خلال الأدلة الكثيرة التي ساقها في إبطال نكاح المحلل في طرحه لقاعدتين مهمتين من قواعد الفقه: "سد الذرائع، والحيل" فقد طرحهما باستفاضة. ويقول أنه لم يجد توضيحا لهتين القاعدتين عند غيره أكثر مما ذكره، ولم يجد توضيحا يماثله إلا إذا استقي منه، ونرى أن أغلب استفادات الإمام الشاطبي من الإمام ابن تيمية كانت من توضيحه لهذه المسألة أي ابطال نكاح المحلل.[17]

ج) يعتبر الإمام الشاطبي علما في علم المقاصد؛ فقد تفرد بطرحه التجديدي لهذا العلم، ومن أبرز معالم هذا الطرح أنه توسع فيه؛ حيث أفرد مساحة واسعة بمئات الصفحات من كتابه الموافقات للحديث عن المقاصد، فأصبحت ظاهرة للعيان، مما لفت الانتباه لها والاعتناء بها، بعد أن كانت مطروحة من قبل الأصوليين في سياق مباحث أخرى، ولا يتجاوز البضع صفحات للواحد منهم. كما أن طرح الإمام الشاطبي للمقاصد لم ينحصر في القسم الثالث من كتابه الموافقات الذي خصصه لها، بل يهيمن على كل كتابات الإمام الشاطبي، وهذا بعد أن كانت نقطة يشار إليها في المباحث الأصولية أصبحت روحا تسري في معظم أجزاء علم الأصول والاجتهاد الفقهي. ومن مظاهر التجديد أيضا أنه ربط مقاصد المكلفين بمقاصد الشريعة وهو أمر جديد؛ حيث أن البحث في مقاصد المكلفين عند العلماء سابقا كان في باب النية. ومنها كلامه في كيفية التعرف على مقاصد الشرع، وهو موضوع جديد له أهميته حيث يعتبر منهاجا لمعرفة مقاصد الشريعة. ومن مظاهر التجديد كذلك تقديمه العشرات من القواعد التي اعتنى بصياغتها وتحريرها، حيث أنها تختصر الكثير من جوانب نظرية المقاصد، كما أنه ولأول مرة جعل شرط بلوغ درجة الاجتهاد العلم في مقاصد الشريعة

---

[13] الريسوني، مقاصد الشريعة، 64-65؛ نور الدين الخادمي، الاجتهاد المقاصدي حجيته ضوابطه مجالاته، (ط1، قطر: وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية كتاب الأمة، 1998) 1: 132.

[14] الريسوني، نظرية المقاصد، 69-70.

[15] محمد أبو زهرة، الإمام ابن تيمية حياته وعصره آراؤه وفقهه، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1991) 379، 433، 435 -436.

[16] البدوي، مقاصد الشريعة عند الإمام ابن تيمية، 507.

[17] أبو زهرة، الإمام ابن تيمية، 435.

والتمكن من الاستنباط في ضوئها.[18] إلا أن الإمام الشاطبي مع طرحه التجديدي للمقاصد كما يشير الريسوني قد بنى نظريته المقاصدية على التأصيل الذي قام به علماء الأصول الذين تكلموا في علم المقاصد من قبله، وعلى تطبيقات الفقهاء التي ظهر فيها تأثرهم بعلم المقاصد. ويذكر الريسوني أهم العلماء الذين تكلموا قبل الإمام الشاطبي في المقاصد ويبين اسهاماتهم البارزة في هذا العلم. فمنهم الإمام الجويني والغزالي والرازي والآمدي وابن الحاجب والبيضاوي والإسنوي وابن السبكي والعز بن عبد السلام وابن تيمية وغيرهم، فيتبين بذلك ان هذا العلم علم تراكمي.[19]

ب. عرض لمن تساءل عن تأثر الإمام الشاطبي بالإمام ابن تيمية من العلماء والباحثين المعاصرين سواء الرافضين لفكرة التأثر أو المثبتين لها مع الأدلة

يبدو أن أول من طرح هذه الفكرة هو سعد الشناوي في كتابه "مدى الحاجة للأخذ بنظرية المصالح المرسلة في الفقه الإسلامي" ولم يستدل عليها بأدلة، فقام الريسوني برفضها بشدة، وتبعه في ذلك مشهور آل سلمان عندما حقق كتاب الموافقات للشاطبي، لعدم توفر أية أدلة مظهرة لهذه العلاقة، وقد أشار الألباني إلى وجود تشابه في طرح الإمامين، ولكنه استبعد الاتصال بينهما؛ بسبب بعد المسافة. كل ما سبق كان مجرد تساؤلات واحتمالات، ثم أتى البدوي في كتابه "مقاصد الشريعة عند ابن تيمية" واستقصى المسألة وأثبت العلاقة بالدليل، مما أدى بمشهور آل سلمان في "تحقيقه كتاب الاعتصام" إلى الرجوع عن قوله السابق وإقراره بالعلاقة وكتب في ذلك مقالة مستقلة في إحدى المجلات.

1. الريسوني ورده على الشناوي

في كتابه مقاصد الشريعة يقتبس الريسوني كلاما للشناوي قام بالإشارة فيه لتأثر الإمام الشاطبي بالإمام ابن تيمية وابن القيم، [20] ويرفض الريسوني هذه الفكرة بشدة، وينتقد كلام الشناوي؛ مستندا إلى كونه بلا دليل، وإلى عدم ورود ذكر لأي من الرجلين في كتابات الإمام الشاطبي، وأنهما اشتهرا في المشرق ولم يشتهرا في المغرب حيث كان محل إقامة الإمام الشاطبي، وبأن الفقه الحنبلي بشكل عام لم يشتهر بالمغرب، إضافة إلى كون الإمام الشاطبي ليس من أصحاب الرحلات كشيخه المقري الذي سافر إلى المشرق والتقى هناك بابن القيم. ثم يذكر نصا للشاطبي قال فيه: " وقال بعض الحنابلة " ويستبعد أن يكون قد أخذه عن مؤلف حنبلي مباشرة كما يستبعد أن يكون النص للإمام ابن تيمية أو ابن القيم.[21]

2. في تقديمه لكتاب الموافقات يشير بكر أبي زيد إلى أن الإمام الشاطبي قد نقل عن الإمام ابن تيمية حين

[18] أنظر مظاهر التجديد بالتفصل: الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، 335- 358.

[19] الريسوني، مقاصد الشريعة، 35-62.

[20] سعد محمد الشناوي، مدى الحاجة للأخذ بنظرية المصالح المرسلة في الفقه الإسلامي، 1: 150.

[21] الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي،330-331.

قال: "قال بعض الحنابلة" [22] وأن النص نفسه عند الإمام ابن تيمية في الفتاوى [23] بالرغم من تباعد الديار حيث أن أحدهما كان في المشرق والآخر في المغرب، ويشير إلى التشابه بين دعوتي كل من الإمامين التجديدية والإصلاحية. [24]

3. محقق كتاب الموافقات: مشهور آل سلمان يطرح تساؤلا حول التقاء الإمام الشاطبي بالإمام ابن تيمية أو ابن القيم أو اطلاعه على كتبهما، والنتيجة التي توصل إليها أنه لم يرد لهما ذكر البتة في جميع كتب الإمام الشاطبي المطبوعة، ولم يجد ما يشير إلى كون هذا اللقاء ثابتا، وأن الإمام الشاطبي لم يذكر في كتابه الموافقات الحنابلة وأنه صرح بأن كتب الحنفية والشافعية كالمعدومة في زمانه فكيف بكتب الحنابلة [25]، وينقل قول الإمام الشاطبي في كتابه الاعتصام " وقال بعض الحنابلة" إلا أنه يبين أنه لم يعثر على هذا النص في كتب الإمام ابن تيمية وابن القيم، ويرجع احتمال أخذ الإمام الشاطبي هذا النص ممن كان له رحلة إلى المشرق كشيخه المقري الذي التقى بابن القيم. فيستبعد هو أيضا تأثر الإمام الشاطبي بالإمام ابن تيمية وابن القيم الذي أشار إليه الشناوي كما سبق ذكره. [26]

4. يذكر مشهور آل سلمان أنه سأل الألباني عن التقاء الإمام الشاطبي بالإمام ابن تيمية أو ابن القيم وتأثره بهما فأجابه الألباني بعدم ثبوت ذلك عنده [27]. ويقول الألباني في صحيح الترغيب بعد أن سرد كلاما للإمام ابن تيمية في العمل بالحديث الضعيف في الفضائل وآخر للشاطبي يوافقه فيه: "قلت: هذا كله من كلام الإمام الشاطبي، وهو

---

[22] إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الإمام الشاطبي الغرناطي، الاعتصام، تح: سليم بن عيد الهلالي، (ط1، السعودية: دار ابن عفان، 1992)، 1: 246.

[23] تقي الدين أبو العباس أحمد الإمام ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987)، كتاب إقامة الدليل على إبطال التحليل، المسلك الثاني عشر أن جواز التحليل قد أفضى إلى مفاسد كثيرة، 6: 286.

[24] إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الإمام الشاطبي الغرناطي، الموافقات، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (ط1، دار ابن عفان، 1997)، نقلا من تقديم الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبي زيد، 1: 6. يقول: "هذه إلماعة معتصرة عن هذا الإمام في حياته العلمية والعملية، وبتأملها يظهر فيها جَليا نزعته التجديدية، ودعوته الإصلاحية –شأن كل مجدد ومصلح– وهي تشبه إلى حد كبير دعوة التجديد التي قام بها في المشرق الإمام ابن تيمية –رحمه الله تعالى– مع تباعد الدار، وأن ولادة هذا الإمام بعد وفاة الإمام، وكل منهما لم يرحل قط إلى قطر الآخر، لكني وجدت أثارة من علم تدل على أن الإمام ابن تيمية صوتا مسموعا في غرناطة، ذلك أن الإمام الشاطبي قد نقل عنه ".

[25] يقول الإمام الشاطبي: "وهذه جملة ما يمكن أن يقال في الاستدلال على جواز التحيل في المسألة، وأدلة الجهة الأخرى مقررة واضحة شهيرة؛ فطالعها في مواضعها، وإنما قصد هنا هذا التقرير الغريب لقلة الاطلاع عليه من كتب أهله؛ إذ كتب الحنفية كالمعدومة الوجود في بلاد المغرب، وكذلك كتب الشافعية وغيرهم من أهل المذاهب، ومع أن اعتياد الاستدلال لمذهب واحد ربما يكسب الطالب نفورا وإنكارا لمذهب غير مذهبه، من غير إطلاع على مأخذه؛ فيورث ذلك حزازة في الاعتقاد في الأئمة، الذين أجمع الناس على فضلهم وتقدمهم في الدين، واضطلاعهم بمقاصد الشارع وفهم أغراضه." الشاطبي، الموافقات، 3: 131-132.

[26] الموافقات، الإمام الشاطبي، 1: 78-79.

[27] يقول محقق الموافقات: "مشهور آل سلمان" في مقدمة الكتاب: "وسألت شيخنا الألباني –حفظه الله– عن هذه المسألة؛ فأجاب بأنه لم يثبت عنده ولم يطلع على ما يسمح بالجزم أو باحتمال أن يكون اللقاء قد تم بين الشاطبي وابن تيمية أو ابن القيم. الشاطبي: مقدمة الموافقات ، تح: مشهو آل سلمان، 1: 79.

يلتقي تمام الالتقاء مع كلام الإمام ابن تيمية -رحمهما الله تعالى- ومن الطرائف أن هذا مشرقي وذاك مغربي، جمع بينهما -على بعد الدار- المنهج العلمي الصحيح." [28] فقد تنبه الألباني للتشابه والالتقاء في طرح الإمامين إلا أنه استبعد لقاءهما واعتبره من توارد الأفكار وثمرة المنهج العلمي الصحيح.

5. قام البدوي بتجلية الضوء حول هذه المسائل ؛ حيث قام بعرض مجموعة من الأدلة تثبت استفادة الإمام الشاطبي من الإمام ابن تيمية، منها ما هو نقل صريح نصي، ومنها ما هو نقل مع اختلافات طفيفة، ومنها ما هو استفادة عامة وسنستعرض هنا بعضا مما استدل به بترتيب مختلف، مع محاولة الاختصار، ومن أراد التوسع ورؤية جميع الأدلة نوصيه بالرجوع إلى كتاب البدوي. [29]

ب1–تكاد تنحصر المواضع التي أثبت فيها البدوي نقل الإمام الشاطبي عن الإمام ابن تيمية في كتاب إقامة الدليل على بطلان التحليل من كتاب الفتاوى الكبرى، وبالأخص في الأدلة التي أوردها في بيان حرمة وبطلان نكاح المحلل، وأول هذه الأدلة دليل بطلان الحيل، وما تحت هذا الدليل من أدلة، خاصة الدليل الرابع والعشرون وهو دليل سد الذرائع. وقد تميز الإمام ابن تيمية عمن سبقه بعرض هاتين المسألتين وتأثر من جاء بعده بطرحه لهما كما بينا سابقا.

ب2– أن منقولات الإمام الشاطبي في كتابه الموافقات كانت في مقاصد المكلف في التكليف من قسم المقاصد في الكتاب في المسألة الخامسة: جلب المصلحة أو دفع المفسدة وفي المسألة الحادية عشرة: الحيل بالمعنى السابق غير مشروعة في الجملة. أما منقولاته في كتابه الاعتصام وهو كتاب عن البدع، فكانت المنقولات في معرض حديثه عن البدع واستدلاله لبعض المسائل.

ب3– سنذكر أربعة من الأدلة التي أشار لها العبيدي اثنين منها في كتاب الاعتصام وفي كل منهما نقل لنص بشكل حرفي، والآخرين في الموافقات، حيث كان هناك تشابه كبير في الأدلة.

ب1.3 – في كتاب الاعتصام نقل الإمام الشاطبي في موضعين نقلا حرفيا عن الإمام ابن تيمية وذلك كالتالي:

ب3. 1.1 -الموضع الأول في حديث الإمام الشاطبي عن بدعة الدعاء بهيئة الاجتماع يرد الإمام الشاطبي على استدلال مجيزيها بالإجماع بالنقل من كلام الإمام ابن تيمية الذي يبين فيه أن هناك الكثير من دعاوى الاجماع ليست صحيحة قائلا: "قال بعض الحنابلة: لا تعبأ بما يعرض من المسائل ويدعى فيها الصحة بمجرد التهويل أو بدعوى أن لا خلاف في ذلك، وقائل ذلك لا يعلم أحدا قال فيها بالصحة؛ فضلا عن نفي الخلاف فيها، وليس الحكم فيها من الجليات التي لا يعذر المخالف "... قال: " وفي مثل هذه المسائل قال الإمام أحمد بن حنبل: من ادعى الإجماع فهو كاذب، وإنما هذه دعوى بشر وابن علية، يريدون أن يبطلوا السنن بذلك؛ يعني أحمد: أن المتكلمين في الفقه على أهل البدع؛ إذا ناظرتهم بالسنن والآثار؛ قالوا: هذا خلاف (الإجماع)، وذلك القول الذي يخالف ذلك الحديث لا يحفظونه إلا

[28] محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، (ط1، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 2000)، 1: 65.
[29] أنظر الأدلة بالتفصيل: البدوي، مقاصد الشريعة عند الإمام ابن تيمية، 517-508.

عن بعض فقهاء المدينة أو فقهاء الكوفة مثلا، فيدعون الإجماع من قلة معرفتهم بأقاويل العلماء، واجترائهم على رد السنن بالآراء، حتى كان بعضهم يسرد عليه الأحاديث الصحيحة في خيار المجلس ونحوه من الأحكام؛ فلا يجد لها معتصما إلا أن يقول: هذا لم يقل به أحد من العلماء، وهو لا يعرف إلا أن أبا حنيفة ومالكا لم يقولوا بذلك، ولو كان له علم؛ لرأى من الصحابة والتابعين وتابعيهم ممن قال بذلك خلقا كثيرا. "[30]

وهو نص لكلام الإمام ابن تيمية بالحرف ورد في حديثه في المسلك الثاني عشر من مسالك ابطال التحليل في النكاح مسألة أن جواز التحليل قد أفضى إلى مفاسد كثيرة من الطريق الثاني من طرق إقامة الدليل على إبطال التحليل المعنون بالكلام في هذه المسألة خصوصا. فقد بين أن هناك كثيرا من دعاوى الاجماع ليست صحيحة وذكر هذ الكلام.[31]

ب2..1 3 –الموضع الثاني: نجد الإمام الشاطبي في استدلاله على دخول الابتداع في الأمور العادية يذكر أمثلة من الأحاديث النبوية على أن الشرع جاء بالإخبار بأشياء تكون في آخر الزمان خارجة عن سنته، ثم يبين أن مرد هذه الأحاديث التي ذكرها على بضعة عشر خصلة، من الممكن ردها إلى أصول كلها أو غالبها ابتداع، ثم يبينها ويشرحها، ونشير منها الى أصلين نقل فيهما عن الإمام ابن تيمية حرفيا:

الأصل الأول: تحليل الزنا والحرير والغناء والخمر؛ حيث يذكر حديث الرسول عليه الصلاة والسلام عن أنه سيأتي أقوام يستحلون هذه الأمور ويشرحه مستدلا بنص للإمام ابن تيمية يبين فيه أن هؤلاء استحلوا هذه المحارم بطريق الحيلة وتغافلوا عن مقصود الشارع فيقول الإمام الشاطبي: "هذا نص في أن هؤلاء الذين استحلوا هذه المحارم كانوا متأولين فيها حيث زعموا أن الشراب الذي شربوه ليس هو الخمر، وإنما له اسم آخر، إما النبيذ أو غيره، وإنما الخمر عصير العنب النيء، وهذا رأي طائفة من الكوفيين وقد ثبت أن كل مسكر خمر." [32]

وهذا النص أورده الإمام ابن تيمية في كلامه في بطلان الحيل حين ذكر أدلة على تحريم الحيل وإبطالها وموضع كلامه المنقول من الدليل العاشر وهو الوجه العاشر "قال صلى الله عليه وسلم: ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير

---

[30] الإمام الشاطبي، الاعتصام، 1: 462.

[31] وهذا نص كلام الإمام ابن تيمية بالحرف في كتابه بيان التحليل: "ولا تعبأ بما يفرض من المسائل ويدعي الصحة فيها بمجرد التهويل، أو بدعوى أن لا خلاف في ذلك، وقائل ذلك لا يعلم أحدا قال فيها بالصحة فضلا عن نفي الخلاف فيها، وليس الحكم فيها من الجليات التي لا يعذر المخالف فيها. وفي مثل هذه المسائل قال الإمام أحمد، من ادعى الإجماع فهو كاذب، فإنما هذه دعوى بشر وابن علية يريدون أن يبطلوا السنن بذلك يعني الإمام أحمد – رضي الله عنه – أن المتكلمين في الفقه من أهل الكلام إذا ناظرتهم بالسنن والآثار قالوا هذا خلاف الإجماع، وذلك القول الذي يخالف ذلك الحديث لا يحفظونه إلا عن فقهاء المدينة وفقهاء الكوفة مثلا، فيدعون الإجماع من قلة معرفتهم بأقاويل العلماء واجترائهم على رد السنن بالآراء، حتى كان بعضهم ترد عليه الأحاديث الصحيحة في خيار المجلس ونحوه من الأحكام والآثار، فلا يجد معتصما إلا أن يقول هذا لم يقل به أحد من العلماء، وهو لا يعرفه إلا أن أبا حنيفة ومالكا وأصحابهما لم يقولوا بذلك ولو كان له علم لرأى من الصحابة والتابعين وتابعيهم ممن قال بذلك خلقا كثيرا؛ وإنما ذكرنا ذلك على سبيل المثال." الإمام ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، 6: 287.

[32] الإمام الشاطبي، الاعتصام، 2: 581.

اسمها". [33]

أما الأصل الثاني: فهو الشح، ففي حديث الإمام الشاطبي عن هذا الأصل نقل نصا حرفيا عن الإمام ابن تيمية يبين أن الشح مقدمة لبدعة الاحتيال على تحليل الحرام، مستدلا على ذلك ببيع العينة، وأن سبب لجوء الانسان لمثل هذا البيع هو الشح الذي يؤدي الى منع الصدقات والاقراض، فيقول ناقلا كلام الإمام ابن تيمية بقوله: "قال بعضهم.." فالذي يظهر أنه نقله عنه ولكنه لم يصرح بالاسم، يقول: "قال بعضهم: عامة العينة إنما تقع من رجل يضطر إلى نفقة يضن عليه الموسر بالقرض إلى أن يربحه في المائة ما أحب، فيبيعها ثمن المائة بضعفها أو نحو ذلك." [34] ونجد هذا الكلام عند الإمام ابن تيمية في كلامه في أدلة بطلان الحيل وتحريمها الدليل الحادي عشر الوجه الحادي عشر "قال صلى الله عليه وسلم: إذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة". [35]

ب2.3 -أما في كتاب الموافقات فنجد ان الأدلة التي استدل بها الإمام الشاطبي في حديثه في سد الذرائع والحيل جلها مشتركة مع أدلة ابن تيمة في كتابه إقامة الدليل على بطلان التحليل إلا أن الإمام ابن تيمية قد فصل بالأدلة واستطرد وقام الإمام الشاطبي بانتقاء قسم منها وذكره باختصار وقد وردت عنده بعض الجمل في عرضه لهذه الأدلة متطابقة مع جمل ابن تيمة حرفيا. ونفصل في هذين الدليلين كالتالي:

ب3 .1.2 -أدلة سد الذرائع

في إبطال الحيل وتحريمها، الوجه الرابع والعشرين، وعنوانه "أن الله ورسوله سد الذرائع المفضية إلى المحارم"، يستدل الإمام ابن تيمية على قاعدة سد الذرائع بثلاثين دليلا يفصلهم ويستطرد فيهم.[36] ونجد الإمام الشاطبي في كتاب الموافقات في قسم المقاصد، مقاصد المكلف في التكليف، في المسألة الخامسة جلب المصلحة او دفع المفسدة، في حديثه عما يكون اداؤه الى المفسدة ظنيا، يبين ان المنصوص عليه من سد الذرائع داخل في هذا القسم، ويستدل بقول الله تعالى ولا تسبوا، وبكف النبي عليه السلام عن قتل المنافقين ونهي الله تعالى المؤمنين ان يقولوا للنبي راعنا. ثم في نقطة تالية في حديثه عما يكون اداؤه الى المفسدة كثيرا لا غالبا ولا نادرا، يذكر انه جاء في هذا القسم نصوص كثيرة، منها تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية والسفر مع غير محرم والنهي عن بناء المساجد على القبور والصلاة اليها والجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وخطبة المعتدة صراحة ونكاحها والنهي عن بيع وسلف وعن تقديم شهر رمضان بصوم يوم او يومين، وتحريم صيام عيد الفطر

---

[33] يقول الإمام ابن تيمية: "وهذا نص من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أن هؤلاء الذين استحلوا هذه المحارم كانوا متأولين فيها، حيث زعموا أن الشراب الذي شربوه ليس هو الخمر، وإنما له اسم آخر إما النبيذ أو غيره، وإنما الخمر عصير العنب النيء خاصة، ومعلوم أن هذا بعينه هو تأويل طائفة من الكوفيين مع فضل بعضهم وعلمه ودينه." الإمام ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، 6: 39.

[34] الإمام الشاطبي، الاعتصام،2: 576–577.

[35] يقول الإمام ابن تيمية: " فإن عامة العينة إنما تقع من رجل مضطر إلى نفقة يضن عليه الموسر بالقرض، لا أن يربحوا في المائة ما أحبوا فيبيعونه ثمن المائة بضعفها، أو نحو ذلك." الإمام ابن تيمية، الفتاوى الكبرى،6: 49.

[36] ثلاثون دليلا يستشهد بها الإمام ابن تيمية أنظر: الإمام ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، 6: 174–180.

تعجيل الفطر وتأخير السحور، [37] وهذه الأدلة بمجملها جزء من أدلة الإمام ابن تيمية في سد الذرائع باستثناء الثلاثة الأخيرة.

ومما يؤكد اطلاع الإمام الشاطبي على كلام الإمام ابن تيمية في سد الذرائع أنه نقل حرفيا لبعض كلام الإمام ابن تيمية خلال الاستدلال بالأدلة التي ذكرها. والتي منها: قوله بعد ذكره الأحاديث التي تنهى عن شرب الخليطين وعن شرب النبيذ بعد ثلاث: "وبين عليه الصلاة والسلام أنه إنما نهى عن بعض ذلك لئلا يتخذ ذريعة؛ فقال: لو رخصت في هذه لأوشك أن تجعلوها مثل هذه. يعني: أن النفوس لا تقف عند الحد المباح في مثل هذا."[38] وهذه عبارة الإمام ابن تيمية تماما حين عرضه لنفس الموضوع .[39]

ب2.2.3 -أدلة تحريم الحيل

في كتاب إقامة الدليل على بطلان التحليل يبين الإمام ابن تيمية أن هناك طريقين لإبطال نكاح المحلل أحدهما الإشارة إلى بطلان الحيل عموما، والثانية الكلام في هذه المسألة خصوصا. وفي شرحه للطريق الأول وهو بطلان الحيل وأدلة التحريم يفصل الإمام ابن تيمية في بيان دلائل تحريم الحيل من الكتاب والسنة والاجماع والاعتبار، ويذكر أربعة وعشرين وجها لتحريمها مستطردا في عرضها بإسهاب. [40] ونجد أن الأدلة التي ساقها الإمام الشاطبي في المسألة الحادية عشرة من مقاصد المكلف، المعنونة بالحيل في الدين بالمعنى المذكور غير مشروعة بالجملة على منع الحيل وقطعها، هي في حقيقتها عرض لمعظم أدلة ابن تيمة في هذا الموضوع بشكل مختصر.[41]

6. قام مشهور آل سلمان في مقدمة تحقيقه لكتاب الاعتصام بتبني رأي البدوي ويستدل بأدلته في تأثر الإمام الشاطبي بالإمام ابن تيمية[42]، وقد قام بكتابة مقالة في إحدى المجلات عن تأثر الإمام الشاطبي بالإمام ابن تيمية،[43]ولا داعي لتكرار ما ذكره حيث أنه لا يضيف حسب ما وجدت على ما طرحه البدوي من أدلة فأحيل إلى المراجعين لمن أحب الاطلاع.

---

[37] الشاطبي، الموافقات، 4: 60-68.

[38] الشاطبي، الموافقات، 80-81.

[39] يقول الإمام ابن تيمية: "وبين – صلى الله عليه وسلم – أنه إنما نهى بعض ذلك لئلا يتخذ ذريعة فقال: «لو رخصت لكم في هذه لأوشك أن تجعلوها مثل هذه». يعني – صلى الله عليه وسلم – أن النفوس لا تقف عند الحد المباح في مثل هذا. " الإمام ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، 6: 175.

[40] أنظر: الإمام ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، 6: 19-174.

[41] أنظر: الشاطبي، الموافقات، 3: 110-118.

[42] الإمام الشاطبي، الاعتصام، الإمام الشاطبي، 1: 80-90.

[43] مشهور بن حسن آل سلمان، "الإمام الشاطبي حسنة من حسنات مدرسة الإمام ابن تيمية"، مجلة الأصالة عودة إلى الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة 27، (1421هـ): 20-26.

ج. البحث في الأسباب التي دفعت الإمام الشاطبي إلى عدم ذكر الإمام ابن تيمية في كتاباته

بعد أن ثبت بالدليل استفادة الإمام الشاطبي في مواضع في كتابيه الاعتصام والموافقات من بعض ما كتب الإمام ابن تيمية، حيث نقل بعض النصوص الحرفية عنه في كتابه الاعتصام، مع تشابه كبير في الطرح في كتابه الموافقات، سنحاول البحث عن الأسباب التي قد تكمن وراء عدم ذكر الإمام الشاطبي للإمام ابن تيمية مطلقا في كتبه المطبوعة التي بين يدينا، ونستعرض هنا بعض الفرضيات:

1. يعلل البدوي عدم ذكر الإمام الشاطبي للإمام ابن تيمية؛ بأن الأخير كان شخصية مختلفا عليها؛ حيث كان له المحبين كما كان له الأعداء. فأراد أن يوصل علمه للناس في المغرب، دون أن يشعرهم بأنها أقواله؛ كي لا يحجم النافرون عن قبول آرائه.[44]في هذا المقام نقول بأن شخصية كشخصية الإمام الشاطبي الذي اكتسب هو الآخر نتيجة لمحاربته للبدع والضلالات أعداء في حياتها [45] توسع هو نفسه في شرح ما لاقى منهم في كتابه الاعتصام فيما يقارب خمس صفحات[46]، فقد نسبوا له ما لم يقله، ووصفوه بمعادي أولياء الله ومخالفته لأهل السنة والجماعة واتهموه بالتشيع، حيث يقول: "فقامت علي القيامة، وتواترت علي الملامة، وفوق إلي العتاب سهامه، ونسبت إلى البدعة والضلالة، وأنزلت منزلة أهل الغباوة والجهالة." [47] هذه الشخصية هي الأقدر على أن تشعر بما تعرض له الإمام ابن تيمية من اتهامات وعداوات.

2. يتفق الإمام ابن تيمية والإمام الشاطبي في محاربتهم لأهل البدع وتعرضهم لأجل ذلك للأذى، فقد خاضا طريقا واحدا. وكذلك يتشابه كلاهما بعنايته بمقاصد الشريعة وإيلائها الأهمية. مما دعاني للتساؤل عن عقيدتهم هل كانت واحدة هي أيضا؟ وكما هو معلوم أن الإمام الشاطبي لم يعمل كغيره من العلماء على إفراد كتاب أو مباحث متخصصة من كتبه للحديث في مسائل العقيدة، بل أوردها في سياق حديثه في مواضيع مختلفة، فعثرت على كتاب حاول استخلاص آراء الإمام الشاطبي العقدية من خلال كلامه المتفرق في كتبه، ويذهب الكاتب مستشهدا بأقوال الإمام الشاطبي أنه كان أشعريا في عدد من مسائل العقيدة كالأسماء والصفات والعلو والجهة ورؤية الله عز وجل واستوائه سبحانه وتعالى، مخالفا بذلك مذهب الإمام ابن تيمية والسلف. كما يورد الكاتب ردود الإمام ابن تيمية على الأشاعرة، بعد أن يبين تبني الإمام الشاطبي لمذهبهم في هذه المسائل [48]. فيبدو أن الإمام الشاطبي لم يوافق الإمام ابن تيمية في عدد من مسائل العقيدة، وأيد فيها رأي الأشاعرة، فهل يا ترى قد يكون هذا سببا من أسباب تحاشي الإمام الشاطبي لذكر الإمام ابن تيمية؟

---

[44] البدوي، مقاصد الشريعة عند الإمام ابن تيمية، 515. وأنظر نفس الفكرة عند أبي زيد في تقديمه لكتاب الموافقات. الموافقات، الإمام الشاطبي،1: 6-7.

[45] عبد الرحمن آدم علي، الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها، (ط1، الرياض: مكتبة الرشد،1998)، 87.

[46] الإمام الشاطبي، الاعتصام، 35-39.

[47] الإمام الشاطبي، الاعتصام، 35.

[48] علي، الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها، 198، 199، للتوسع 185-199، و207-244.

نستبعد هذا لأن الإمام الشاطبي كما يتضح من عرضه لمسائل العقيدة لم يكن متعصبا، وكان يرى أن هذه المسائل العقائدية مسائل اجتهادية، وأن الخلاف فيها خلاف في الفروع لا الأصول لا سيما إن كان ذلك منهم عن حسن قصد. [49]

3.كان الإمام الشاطبي قليل التصريح بأسماء ما نقل منه من كتب، وقد تنبه لهذا محقق كتاب الموافقات والاعتصام مشهور آل سلمان، وذكر أنه كان يميل إلى الإلغاز والإبهام عند نقله عن غيره من الكتب، مع ملاحظة أنه لا يعزو الأقوال لقائليها إلا في القليل النادر. ويعدد المحقق من نقل عنهم الإمام الشاطبي من علماء وكتب في الموافقات، فله منقولات من كتب الحديث وشروحاته، منها ما صرح باسمه، ومنها ما لم يصرح بأسمائها، ونقل عن القرافي ولم يصرح باسم أي كتاب من كتبه، ونقل من كتاب القواعد لشيخه المقري ولم يصرح باسمه، ونقل من كتاب الرسالة واستفاد منه ولم يصرح به سوى في مترين، ونقل من كتاب الأم للشافعي ولم يصرح به، ونقل من كتب الباجي وصرح ببعضها ولم يصرح ببعض، ونقل من الخصائص لابن جني ولم يصرح باسمه، إضافة إلى تصريحه بغيرها. [50] وفي الجانب الآخر استفاد من غيره وقام بذكره ويعد الغزالي أكثر من يذكره الإمام الشاطبي من الأصوليين يليه بفارق كبير الرازي فالجويني ثم القرافي فابن عبد السلام حسب احصاء الريسوني، ويؤكد الريسوني على استفادة الإمام الشاطبي من الغزالي ويصفها بالواضحة والصريحة يشهد لها عشرات الشواهد في كتابيه الموافقات والاعتصام حتى أنه من الممكن حسب تعبيره اعتبار الغزالي أحد أبرز شيوخ الإمام الشاطبي رغم ثلاثة قرون فاصلة بينهما وقد ذكر الإمام الشاطبي الغزالي في الموافقات نحوا من أربعين مرة في مختلف مباحث الكتاب. [51] ويذكر أن للشاطبي موقفا معروفا من المتأخرين وكتبهم، وقد تجنب الاعتماد على كتبهم، وأوصى بذلك. ويشير الريسوني إلى هذا حيث يقول أن الإمام الشاطبي في تناوله للمقاصد لم يذكر أحدا من شيوخه وعلماء عصره، ولم يكن له انسجام وتفاهم الا مع أقل القليل منهم.[52] وينقل أحمد التبنكي في كتابه "نيل الابتهاج بتطريز الديباج" جواب الإمام الشاطبي على سؤال أحدهم له عن عدم اعتماده على تآليف المتأخرين: ‘‘وأما ما ذكرتم من عدم اعتمادي على التآليف المتأخرة فليس ذلك مني محض رأي ولكن اعتمدته بحسب الخبرة عند النظر في كتب المتقدمين مع المتأخرين، وأعني بالمتأخرين كابن بشير وابن شاس وابن الحاجب ومن بعدهم، ولأن بعض من لقيته من العلماء بالفقه أوصاني بالتحامي عن كتب المتأخرين وأتى بعبارة خشنة ولكنها محض النصيحة، والتساهل في النقل عن كل كتاب جاء لا يحتمله دين الله.. ". ويقول التنبكي متحدثا عن الإمام الشاطبي: " وكان لا يأخذ الفقه الا من كتب الأقدمين ولا

[49] نفس المصدر، 207، 208.

[50] الشاطبي، الموافقات، "مقدمة المحقق مشهور آل سلمان"، 1: 15–20.

[51] الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ص320 ولأكثر أنظر 319 –322.

[52] الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، 334.

يرى لأحد أن ينظر في هذه الكتب المتأخرة كما قرره في مقدمة كتابه الموافقات[53]،والعبارة الخشنة عن شيخه القباب كان يقول في ابن بشير وابن شاس أفسدوا الفقه "وكان يقول: "شأني عدم الاعتماد على التقاليد المتأخرة اما للجهل بمؤلفيها أو لتأخر أزمنتهم جدا فلذلك لا أعرف كثيرا منها والا اقتنيته."[54] فكما يظهر مما سبق أن عدم ذكر مصادر النقل من الكتب في كثير من الأحيان ومن المؤلفين في أحايين أخرى كان ديدنا عند الإمام الشاطبي وليس مختصا بشخص الإمام ابن تيمية، إضافة إلى منهجه في عدم تفضيله النقل عن المعاصرين الذين يعتبر الإمام ابن تيمية منهم.

الخاتمة

أخيرا بعد هذا العرض نستنتج أن الإمام الشاطبي كما يظهر كان قد اطلع على بعض ما كتب الإمام ابن تيمية على الأقل وصله جزء مما كتبه في بطلان التحليل من الفتاوى الكبرى، وأنه لم يذكر اسمه؛ إما تجنبا لما قد يثيره اسم الإمام ابن تيمية من عدم قبول عند غير محبيه، أو أنه أغفل ذكره كما أغفل ذكر غيره أحيانا، أو أن الإمام الشاطبي قد يكون نقل هذه النصوص عن أحد الكتب التي نقلت عن الإمام ابن تيمية دون أن تنسب له فلم يكن بوسعه سوى أن يقول بعض الحنابلة. ولا نظن بإمامنا الإمام الشاطبي إلا الظن الحسن، ومهما كانت نيته فنظن أنها خير، وجاءت بخير؛ حيث أن كتب الإمام الشاطبي ما زالت تتلقى بالقبول من مختلف الفئات خاصة في عصرنا، بينما شخص الإمام ابن تيمية ما زال مختلفا عليه إلى عصرنا هذا، فقد خدم الإمام الشاطبي بمنهجه هذا فكرة المقاصد. وأخيرا لا نستطيع أن نجزم بحجم هذا التأثر فالإمام الشاطبي تأثر بمن قبله، فأغلب من جاء من بعد الغزالي تأثر به وبأدلته، وقد يكون التقى كل من الإمام الشاطبي وابن تيمية في النقل من كتب الجويني أو الغزالي مثلا أو غيرهم فظهر التشابه، فلا بد من دراسة تسلسلية لعلم المقاصد للحكم على حجم هذا التأثر، ومن مقارنة أوسع بين الإمامين وإنتاجهما.

❋ ❋ ❋

المصادر والمراجع

آل سلمان، مشهور بن حسن. "الإمام الشاطبي حسنة من حسنات مدرسة الإمام ابن تيمية". مجلة الأصالة عودة إلى الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة. 27 (1421هـ): 20-26.

الإمام ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد. الفتاوى الكبرى. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1987.

أبو زهرة، محمد. الإمام ابن تيمية حياته وعصره آراؤه وفقهه. القاهرة: دار الفكر العربي، 1991.

[53] يقول الإمام الشاطبي: "والأخبار هنا كثيرة، وهي تدل على نقص الدين والدنيا، وأعظم ذلك العلم؛ فهو إذا في نقص بلا شك. فلذلك صارت كتب المتقدمين وكلامهم وسيرهم؛ أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط في العلم، على أي نوع كان، وخصوصا علم الشريعة، الذي هو العروة الوثقى، والوزر الأحمى، وبالله تعالى التوفيق" الإمام الشاطبي، الموافقات، 1: 153.

[54] التبنكي، أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، (ط1، طرابلس: منشورات كلية الدعوة الاسلامية، 1989)، 52.

إسبيته، عدنان علي عبد الرحمن. تعليل الأحكام الشرعية عند الإمام أبي إسحاق الإمام الشاطبي. رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2005.

الأسمري، شايع بن عبده بن شايع. مع الإمام أبي إسحاق الإمام الشاطبي في مباحث من علوم القرآن الكريم وتفسيره. المدينة المنورة: الجامعة الاسلامية، 2002.

الألباني، محمد ناصر الدين. صحيح الترغيب والترهيب. ط1. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 2000.

البدوي، يوسف أحمد محمد. مقاصد الشريعة عند الإمام ابن تيمية. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

البزار، الحافظ بن أبي حفص عمر بن علي. الأعلام العلية في مناقب الإمام ابن تيمية. تح: صلاح الدين المنجد. ط1. بيروت: دار الكتب الجديد، 1976.

التبنكي، أحمد بابا. نيل الابتهاج بتطريز الديباج. ط1. طرابلس: منشورات كلية الدعوة الاسلامية، 1989.

الخادمي، نور الدين بن مختار. الاجتهاد المقاصدي حجيته ضوابطه مجالاته. ط1. قطر: وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية كتاب الأمة، 1998.

رسلان، ابو عبد الله محمد بن سعيد. حول حياة الإمام ابن تيمية رحمه الله. ط2. مكتبة المنار، 2000.

الريسوني، أحمد. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي. ط4. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1955.

الإمام الشاطبي، أبي اسحاق ابراهيم بن موسى الأندلسي. الافادات والإنشادات. تح: الدكتور محمد أبو الأجفان. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983.

الإمام الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. الموافقات. تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. ط1. دار ابن عفان، 1997.

الإمام الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. الاعتصام. تح: سليم بن عيد الهلالي. ط1. السعودية: دار ابن عفان، 1992.

العبدي، حماد. الإمام الشاطبي ومقاصد الشريعة. ط1. بيروت: دار قتيبة، 1992.

علي، عبد الرحمن آدم. الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها. ط1. الرياض: مكتبة الرشد، 1998.

القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، ط1, قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،2007 م.

المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني. قواعد الفقه. تح: محمد الدردابي. الرباط: مكتبة دار الأمان، 2012.

المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب. تح: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر، 1997.



bilimname XXXIX, 2019/3, 407-412
Geliş Tarihi: 23.05.2019, Kabul Taihi: 18.12.2019, Yayın Tarihi: 23.12.2019
doi: http://dx.doi.org/10.28949/bilimname.569561

ŞÂTIBÎ'NİN İBN TEYMİYE'NİN GÖRÜŞLERİNDEN YARARLANDIĞI VARSAYIMINA İLİŞKİN ÇAĞDAŞ DÖNEMDE YAPILAN TARTIŞMALARA DAİR BİR ARAŞTIRMA

Sondos ABUNASSER[a]

Geniş Öz

Bu araştırma bazı çağdaş yazarların İmam Şâtıbî'nin İbn Teymiyye'nin görüşlerinden istifade ettiğine dair iddialarını incelemektedir. İmam Şâtıbî'nin ve İbn Teymiyye'nin eserlerine muttali olan kişiler, bu eserlerin içeriklerinde ve başvurdukları delillerde büyük bir benzerlik olduğunu ancak Şâtıbî'nin kitaplarında İbn Teymiyye'nin adını zikretmediğini ya da ona atıfta bulunmadığını fark edeceklerdir. Bütün bunlar bizi şu soruları sormaya sevk etmektedir: İmam Şâtıbî İbn Teymiyye'den etkilenmiş midir? Onun görüşlerinden istifade etmiş ve ondan nakilde bulunmuş mudur? Eğer ondan istifade etti ve eserlerinde ondan alıntılar yaptı ise Şâtıbî'nin kitaplarında İbn Teymiyye'nin adını zikretmemesinin sebepleri nelerdir? Makalemizde bu sorulara cevap bulmaya çalışacağız.

Makalemizin birinci kısmında iki imamın hayatları hakkında kısa bilgi verilmiştir. Bu iki ilim adamının karşılaşmış olma ihtimali sorgulanmış ve her ikisinin doğum ve vefat tarihleri göz önünde bulundurularak bizzat buluşmalarının mümkün olmadığı ortaya konulmuştur. Ayrıca ikisinin yaşadığı yerler birbirinden oldukça uzaktır ve hiçbiri diğerinin ülkesine yolculuk yapmamıştır. Ancak onların arasındaki bağ Şâtıbî'nin hocası İbnü'l-Mukrî tarafından kurulmuş olabilir. İbnü'l-Mukrî, İbn Teymiyye'nin öğrencisi İbn Kayyim el-Cevziyye ile buluşmuştur. Onun vasıtasıyla İbn Teymiyye'nin kitaplarının Şâtıbî'ye ulaşmış olması mümkündür. İbn Teymiyye ve Şâtıbî'nin

[a] Doktora Öğrencisi, Sakarya Üniversitesi, sondosabunasser@gmail.com

her ikisi de Makâsıdü’ş-Şerîa’ya ilgi göstermişlerdir. İbn Teymiyye’nin, içtihatta bulunurken Makâsıdü’ş-Şerîa’yı etkin bir şekilde kullanan fıkıh usulcülerinden sayıldığı bilinmektedir. Mesela; İbn Teymiyye hülle nikâhının batıl olduğuna ilişkin deliller öne sürmüş ve bu mesele altında bahsettiği seddi zerâî ve hiyel prensipleri hakkında oldukça geniş ve ayrıntılı bilgi vermiştir. Öyle ki bu kaidelere onun gibi geniş ve özgün bir şekilde değinen bir başkasının olmadığı söylenebilir. Ondan sonra gelen ve bu iki prensipten bahseden âlimler mutlaka onun değerlendirmelerine atıfta bulunmuşlardır. Burada dikkat çekici olan nokta, Şâtıbî’nin, seddi zerâî ve hiyel konusunda İbnTeymiyye’nin görüşlerine benzer değerlendirmelerde bulunmasıdır. Diğer taraftan Şâtıbî’nin makâsıdü’ş-şerîayı kendinden önceki fakihlere göre farklı bir tarzda ele alması da müsellem bir durumdur. Bu husus, Şâtıbî’nin makâsıdu’ş-şerîaya yer veren el-Cüveynî, Gazâlî, Râzî, Âmidî, İbnü'l-Hâcib, Beydâvî, İsnevî, İbnü's-Sübkî, İzzeddin İbn Abdüsselâm ve İbn Teymiyye gibi önceki usulcülerin görüşlerinden bir şekilde yararlandığı düşüncesini akla getirmektedir. Dolayısıyla, Şâtıbî’nin makâsıdu’ş-şerîa ilminde özgün ve yenilikçi bir yaklaşımda bulunurken kendinden önceki usulcülerin görüşlerini de dikkate aldığı anlaşılmaktadır.

Makalenin İkinci kısmında çağdaş yazarların İmam Şâtıbî'nin İbn Teymiyye’nin görüşlerinden istifade edip etmediğine ilişkin değerlendirmelerine yer verdik. Çağdaş âlimlerden bu fikri ilk defa ortaya atan Şennavi idi. Şennavi her iki imamın görüşleri arasında bir benzerlik görerek Şâtıbî’nin İbn Teymiyye’den etkilendiğini belirtmektedir. Sonrasında Raysüni, Şennavi’nin bu iddiasının bir temelinin olmadığını ileri sürmüştür. Aynı şekilde Şâtıbî’nin Muvâfakât’ını tahkik eden Âl Selman da tahkikinin mukaddimesinde Reysuni’nin görüşünü paylaşmaktadır. Diğer taraftan Elbani, iki imamın görüşleri arasındaki benzerliğin fark edilebilir olduğunu, ancak bu benzerliğin sadece fikir birliğinden kaynaklandığını düşünmektedir. Fakat daha sonra Bedevi bu meseleyi araştırıp Şâtıbî’nin İbn Teymiyye’den etkilendiğine ilişkin birçok delil ileri sürmüstür. Şâtıbî’nin el-İ'tisâm adlı eserini tahkik eden Âl Selman’ın, Şâtıbî’nin el-İ'tisam kitabına yaptığı tahkikin mukaddimesinde iki bilgin arasındaki etkileşim konusundaki eski görüşünden vazgeçip Bedevi’nin görüşlerini benimsediği görülmektedir.

Makalemizin üçüncü kısmında Şâtıbî’nin, eserlerinde İbn Teymiyye’nin adını zikretmemesine neden olabilecek sebeplerden bahsettik. İmam Şâtıbî'nin hem el-İ’tisam hem de el-Muvafakat kitaplarının bazı bölümlerinde İbn Teymiyye'nin İḳāmetü’d-delîl ʿalâ ibṭâli’t-taḥlîl isimli eserinden istifade ettiği anlaşılmaktadır. Şâtıbî'nin İbn Teymiye'den birebir nakilde bulunmasına

rağmen ismini zikretmemesinin sebepleri şunlar olabilir: Şâtıbî, İbn Teymiyye'nin farklı görüşleri dolayısıyla muhaliflerinin düşmanlığından sakınmak için onun adını zikretmemiş olabilir. İbn Teymiyye hayatı boyunca bir kısım vâli, âlim ve hâkimden eziyet görmüş, birkaç kere hapse atılmış ve orada ölmüştür. Emevi Camii'nde ölüm fermanı okunmuş, dönemin emiri insanlardan İbn Teymiyye'nin itikadına muhalefet etmelerini ve bunun tüm Şam halkına duyurulmasını istemiştir. Diğer bir sebep, Şatıbî'nin eserlerinde takip ettiği yöntem olabilir. Nitekim o, eserlerinde sadece İbn Teymiyye'den değil başka âlimlerden de alıntılar yapmış fakat isimlerini zikretmemiştir. Şâtıbî, alıntı yapmış olduğu yazar ve kitapların isimlerini nadiren zikretmiştir. En çok zikrettiği alimler sırası ile Gazalî, Râzî, Cüveynî ve İbn Abdüsselâm'dır. Şâtıbî'nin kendi çağındaki âlimlerin kitaplarına atıftan sakınmak ve başkalarına da bunu tavsiye etmek gibi bir tutumu vardı. İbn Teymiyye de çağdaşı âlimlerden sayılabileceği için bu tutumu sergilemiş olabilir. Diğer bir sebep ise, Şatıbî'nin istifade ettiği eserlerde İbn Teymiyye'nin görüşleri "Hanbeli bir âlim dedi ki" şeklinde aktarılması ve Şatıbî'nin de bu görüşleri İbn Teymiyye'nin ismini zikretmeden aynı şekilde nakletmesi olabilir. Şâtıbî'nin birçok Eş'arî görüşü benimsemesi ve İbn Teymiyye'nin de birçok inanç meselesinde bu görüşlere katılmamasının Şâtıbî'nin İbn Teymiyye'nin adını zikretmeme nedeni olduğunu düşünmüyoruz. Çünkü Şâtıbî'nin itikâdî konularından bahsederken tutucu olmadığı ve bu konuları kat'î değil içtihadî gördüğü bilinmektedir.

Bu araştırma, Şâtıbî'nin kendinden önceki bilginlerden istifade ettiğini ortaya koymaktadır. el-Cüveynî ve Gazâlî'den sonra gelen tüm usulcülerin onlardan etkilendiği bilinen bir gerçektir. Şâtıbî ve İbn Teymiyye arasındaki benzerliklerin de kendilerinden önceki usulcülerden etkilenmiş olmalarından kaynaklanması mümkündür. İki alim arasındaki bu görüş benzerliğinin boyutlarını tam olarak görebilmek için Makâsıd ilmine ilişkin kronolojik ve paralel okuma ve incelemelerin yapılması gerekir.

Anahtar Kelimeler: Fıkıh, Usûl-i Fıkıh, Şâtıbî, İbn Teymiyye, Makāsıdü'ş-Şerîa.

bilimname XXXIX, 2019/3, 410-412
Arrival Date: 23.05.2019, Accepting Date: 18.12.2019, Publishing Date: 23.12.2019
doi: http://dx.doi.org/10.28949/bilimname.569561

A STUDY ON THE MODERN DEBATES REGARDING THE THEORY OF WHETHER SHATIBI WAS INFLUENCED BY IBN TAYMIYYAH

Sondos ABUNASSER[a]

Extended Abstract

this research will investigate the claims of some modern researchers about the influence of Ibn Taymiyyah on Shatibi. Some modern researchers have raised a question that Shatibi was influenced by Ibn Taymiyyah, for it is noticeable when their books are compared that there is a similarity in both the topics covered and the way in which they were dealt with. However, Shatibi does not mention the name of Ibn Taymiyyah in his available books, which raises two questions that this research will answer, firstly: has Shatibi benefited from the works of Ibn Taymiyyah, and quoted from them? Secondly, if those benefits and quotations were proven, what are the reasons that pushed Shatibi not to mention the name of Ibn Taymiyyah?

This research is divided into three parts: the first part: introduction to both scholars, their birth, travels, and an outline of their intellectual character. The second part: a presentation and evaluation of modern researchers approaches who have questioned the influence of Ibn Taymiyyah over Shatibi. The third part: the search for reasons that pushed Shatibi not to mention the name of Ibn Taymiyyah in his writings.

Research has proven the impossibility of a personal meeting between Shatibi and Ibn Taymiyyah personally, whereas Ibn Taymiyyah had died while Shatibi were only eight years old. Another reason was the distance between them; since one of them was born and lived in the east, and the other one in the west and none of them has travelled to the other's country. Although the

[a] Ph.D. Student, Sakarya University, sondosabunasser@gmail.com

only link between them may be Shatibi's teacher Ibn al-Muqri who had met the disciple of Ibn Taymyyiah Ibn al-Qayyim and through him transferred the books of Ibn Taymiyyah to Shatibi.

Each one of Ibn Taymiyyah and Shatibi shared the interest in Maqasid al-Shari'ah, Ibn Taymiyyah has a part in Maqasid al-Shari'ah as he is considered one of Islamic Jurisprudence scholars who had a part in this modern science since they had used it frequently in doctrine applications. Ibn Taymiyyah was also distinguished by the many evidences that he led in the annulment of Tahleel marriage in his introduction to the tow rules sadd al-dhara'I and hiyal thoroughly. It is said that there is no explanation for someone else that is more than what he said, and that there is not even a similar explanation unless it was derived from him and his explanation to those two rules. Most of Shatibi's derivations from Ibn Taymiyyah were from his explanation to those two rules. On the other hand, Shatibi is considered a scientist in Maqasid al-Shari'ah. He was unique in his innovative introduction of this science, although he has built his theory on the fundamentals of Jurisprudence scholars before him. And on the applications of Jurists of this principle and was influenced by them. Such as al-Juwaini, Al-Ghazali, Al-Razi, Ibn Al-Hajib, al-Baydawi, Ibn al-Subki, Izz al-Din ibn Abd al-Salam, and Ibn Taymiyyah, whom is the subject of this research, so it is clear that this cumulative science was not individually built by Shatibi, although he had an original role in renovating it.

The article concludes that Shatibi benefited in both his Al-i'tisam and Al-Muwafaqat, in some points from Ibn Taymiyyah's Iqamat Al-Daleel Ala Butlan Al-Tahleel from al-Fatawa al-Kubra. The reason for his not mentioning the name of Ibn Taymiyyah when he literally copied from him may be related to ibn taymiyyah's personality and the hostility towards him. Ibn Taymiyyah had a debated personality; it had its supporters and also enemies. So maybe Shatibi wanted to deliver Ibn Taymiyyah's science to the west without letting people feel that it was his work, so that people who opposed him would not shun it away. Or maybe related to Shatibi's research methodology. According to this methodology, he typically ignored mentioning names of whom he quoted from it is noticeable that Shatibi has refrained from stating the names of the books he has quoted from, as he prefers puzzles and ambiguities when he is quoting other books. While noting that he does not attribute words to their authors except in some rare occasions, and Ghazali is considered one of the most motioned by Shatibi of the fundamentalists followed by a great margin Al-Razi then al-Juwaini, al-Qarafi and ibn Abd al-Salam. It is also noteworthy that Shatibi has a well-

known position of contemporary scientists and their books, and he avoided relying on their books, and recommended that. Shatibi did not mention any of his teachers and the scholars of his time while wrote about Maqasid al-Shari'ah. He hand no harmony and understanding except with few of them, so it was clear that the Shatibi's non-mention of some sources he copied from as books and authors was a method for him and was not specific to Ibn Taymiyyah. In addition to his approach of not favouring coping from his contemporaries, which Ibn Taymiyyah is considered one of them. Or Shatibi mentioned only what was available to him of Ibn Taymiyyah's manuscripts which were not attributed to him but attributed them to one of the Hanbali scholars. Although Shatibi did not agree with Ibn Taymiyyah in a number of doctrine issues, and supported the opinion of Ashʿarī, the study has ruled out that this might be one of the reasons to Shatibi to avoid mentioning Ibn Taymiyyah because Shatibi as shown by his presentation of doctrine issues was not fanatic. Shatibi saw those issues as matters of discussion, and that the dispute was in the braches not in the fundamentals, especially if they are of good intentions.

And we confirm that Shatibi was influenced by those before him, for the majority of those who came after Ghazali and al-Juwaini was influenced by them and by their evidences, Hence Shatibi and Ibn Taymiyyah Might have met on the books of al-Juwaini or Ghazali or others and there the similarities became apparent. We need a serial study of the science of Maqasid al-Shari'ah to judge the magnitude of this influence. In addition, a wider comparison of Both Imams and their products.

Keywords: Fiqh, Usul al-Fiqh, al-Shatibi, Ibn Taymiyyah, Maqasid al-Shari'ah

